

## فوق الطاوله

هني الهمدان

اشكروا النعم..  
فصحتكم أولى

أقدارنا سنرضى بها بلا أي نقاش، وأوجاع الحياة محكومون فيها شئنا أم أبينا! كرهاً أو حباً، فلا مجال، لكن هناك خيارات دائماً، ولو كانت بالشكر للحال التي أنت فيها، أي أن تشكر الحال على ما وصلت إليه، أو ما أوصلك إليه القدر، فالقدر والنصر لغة لم تعد ذات نفع، فالعامل على أننا نعيش كل شيء جميل رغم مرارة وقسوة الحياة، سأتفق هذه المرة مع القول: «من أضع الشكر أضع النعمة» فلنجتهد دائماً في الشكر مهما ضاقت بنا الدروب وتها بمسارات يبدو أنها خاطئة وملتوية، من باب ثواب الشكر على نعم الحكومة ومهجاتها «يعطر أعمارنا ويبدد أترية وغبار أحراننا» ويخفف من نار مشاكلنا وأسباب إخفاقاتنا! قليلة هي الأوجاع وخفيفة أيضاً بنظر الحكومة هكذا يتبدى لها، وأن المواطن ليجو لا يشكر النعم العطاء والمتحققة له، فلا أوجاع صحية أبداً، ولا فقر ولا جوع، والدخول لكفي الشهر ويزيد أيضاً، والأسعار رخيصة، ولماذا كل حالات الغضب الداخلي والإحباط؟ هي من قلة شكر النعم.

ما يحصل فعلاً يدعو للضحك ومواساة البشر، قدر كبير من عدم الرضا عن النفس وإنزعاج من تفاصيل الحياة اليومية، وتراجع لأي من العلاقات الأسرية والاجتماعية، حالة انكفاء مرعبة، ووصول الأمر إلى تصحر العلاقات العاطفية وجفاء وانحسار الإنسانيّة، فالواقع الاقتصادي أذاب أي علاقات وجعلها إلى ذكرى، لا نفوس في تفاصيل ظروف وحال المعيشة وما يلزمها يومياً أو شهرياً من حسابات وشهد أحزمية، هي معروفة لدى الجميع بمفرداتها وأوجاعها وأثاقها المظلمة، حتى الشعور بالأمل بات يخبو وجهه، وما بقي إلا شذرات لمساعدة النفس على «التشافي» بالشكر والابتسامه التي تخفي الآما مبرحة في النفس بسبب العوز والفقير اللذين لفا وغلقا حياتنا وجولها سواداً، تأمل الأبطول.

اشكروا.. نعم.. إننا مازلنا نستنشق الهواء بلا ضريبة وتمشي في الطريق بلا رسم أو ضريبة، رفاهية، نعم إننا موجودون وبتنكلم، نعم الفوز من ابتلاءات وقرارات بعض الإدارات، نعم جفاا المشاعر مع جهات الحكومة وبرودها للاعتياد على كل المضايقات ولو كانت كبيرة! ما حولنا إلى متفرجين فقط على مسرح يتسع بأوجاعنا.

هي دعوى اشكروا كل شيء.. فالشكر يوسع مساحة الرضا بداخلنا ويؤجج فتوات التفاؤل فينا، اشكروا كل من يتعامل معكم يومياً، لشكر الباعة والتجار وينتسم في وجوههم، لشكر عناصر الرقابة التموينية والصحية وينتسم لهم، لشكر وزارة حماية المستهلك المؤسسة السورية للحبوب لتمويل شراء موسم ٢٠٢٣، نعم إننا موجودون وبتنكلم، نعم الفوز من ابتلاءات وقرارات بعض الإدارات، نعم جفاا المشاعر مع جهات الحكومة وبرودها للاعتياد على كل المضايقات ولو كانت كبيرة! ما حولنا إلى متفرجين فقط على مسرح يتسع بأوجاعنا.

كونوا على درجة من الرضا الداخلي والشكر على كل النعم، فالرضا أكسبنا الصحة النفسية، ويعزز التفاعل الإيجابي تجاه منغمضات الحياة اليومية التي حاصرتنا وتكاد تخنقنا تماماً، فالرضا والشكر يساعدان على تحسين وإثقال الصحة الجسدية، فالانفعالات الضارة وإشغالات البال بمسائل المعيشة قد «يلتهمان» الصحة بضرارة يشعة، فالعلاج الصحي اليوم يكلف بيع كل ما يملك المريض إذا كان يملك شيئاً ليسد فاتورة علاجه، فاحذروا..!

د

مؤتمر الحبوب يعقد أعماله.. ولا جديد على سعر القمح

## الحكومة تتوقع مليون طن قمح وتطلب من «المركزي» ٣ آلاف مليار ليرة

تصنيع ٧٠ ألف طن برغل من المحصول وطرحه في صالات التجارة بسعر التكلفة

الأمين لـ«الوطن»: عدم رفض أي حبة قمح من الفلاح مهما كانت نسبة الأجرام  
وطالبنا بعدم قطع الكهرباء عن المراكز طوال فترة التسليم اليومية

القمح والذيق من التقيد بالمحولات المحورية خلال فترة الموسم بنسبة ٢٥ بالمئة لتأمين توريد القمح من قبل الفلاحين إلى المراكز المعتمدة. وأكد عرونوس حرص الدولة على استرجار كل حبة قمح من جميع الأراضي السورية، بما يسهم في تعزيز المخزون الاستراتيجي من هذا المحصول باعتباره أساس الأمن الغذائي، إضافة إلى تأمين الاحتياجات من مادتني الطحين والخبز لقطرات مناسبة، مشدداً على دور المحافظين في الإشراف المباشر على عملية الاستلام وتخلي أي عقبات في مواقع التسليم بشكل فوري، ومراقبة تنظيم الدور عند المراكز بما يضمن المرونة والسهولة في عملية الاستلام.

ولفت عرونوس إلى أن الحكومة منحت أولوية توزيع المحروقات للقطاع الزراعي بعد الأفران والمشافي، وبنات جهوداً مضاعفة لتأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي وخاصةً كميات محصول القمح، مجدداً التأكيد على مواصلة تقديم كل الدعم للفلاحين بما يسهم بتثبيتهم في أراضهم بهدف تنشيط الإنتاج الزراعي بكل أنواعه. وحشد المؤتمر الحد الأعلى لنسبة الأجرام والشوائب المسموح بها بـ٢٣ بالمئة، وتم الطلب من وزارة التجارة وحماية المستهلك تصنيع ٧٠ ألف طن برغل من المحصول وطرحه في صالات السورية للتجارة بسعر التكلفة. وأكد المجتمعون ضرورة تأمين كل مستلزمات التخزين من أجهزة مخبرية وفنية ومواد التعقيم على مستوى كل مركز.

بدوره وزير الزراعة والإصلاح الزراعي المهندس محمد حسان قطنا قدم عرضاً حول واقع محصول القمح والاستلام للخزونة لاستلام كامل المحصول، مشيراً إلى أن الموسم مبشر. كما قدم عدد من المحافظين مداخلات حول تسهيل عمليات التسويق بما يتناسب مع أوضاع بعض المحافظات.

مدير عام مؤسسة الحبوب عبد اللطيف الأمين قال لـ«الوطن»: إن أهم القرارات التي اتخذت بالمؤتمر عدم رفض أي حبة قمح من الفلاح مهما كانت نسبة الأجرام والشوائب فيها، لافتاً إلى أنه ضمن توجيه بتقديم كل التسهيلات التي تضمن وتسهم في شراء كامل الإنتاج والكميات الموردة من الفلاح وعدم رفض أي منها مهما كان صنفها ونوعها ودرجتها وخاصة أن هناك أطرافاً ومراكز قد يكون لها مصلحة في تسريب كميات القمح إلى خارج مراكز الدولة. وأضاف الأمين: إنه تم الاتفاق على تقديم كل التسهيلات للفلاحين من جميع الجهات المعنية والتعامل بمسؤولية كاملة لتنفيذ القرارات ومنع أي تجاوزات أو خلل في عملية الاستلام ودفع مستحقات الفلاحين دفعة واحدة ومن دون تأخير لإنجاح العملية التسويقية للحبوب.

وعن الكميات المتوقعة لهذا العام قال الأمين: إننا متفائلون بالموسم رئيس اللجنة الاقتصادية حددت سعر شراء القمح للموسم الحالي بـ٢٥٠٠ ل.س لكل ١ كغ، مضمناً تكاليف الإنتاج مع هامش الربح، ويضاف إليها مبلغ قدره ٣٠٠٠ ل.س لكل ١ كغ تحوافظ تشجيعية لزراعة وتسليم القمح، بحيث يصبح السعر النهائي ٢٨٠٠ ل.س لكل ١ كغ.

ومن الجدير ذكره أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك كانت قد حددت عدة ركائز أساسية في التحضير لعملية استلام المحصول، أهمها الابتعاد عن المحسوبيات في تشكيل لجان الاستلام، والحرص على السلامة والمرونة في التعامل مع الفلاحين لتحقيق نتائج حقيقية تنعكس إيجابياً على إيمان الجهود التي سبذلها لاستلام هذا المحصول الاستراتيجي. مع التأكيد على التعامل مع الفلاحين بكل التسهيلات وتخفيف الإمكانات المطلوبة بكل معنى الكلمة، حتى تضمن استلام كل حبة قمح في مراكز الاستلام.

عبد الهادي شباط

طلب مدير عام الجمارك ماجد عمران من كل الإدارات الجمركية (الإقليمية) اتخاذ الإجراءات اللازمة وفق ما نص عليه القانون والتعليمات الناظمة لجهة ترصد وضبط البضائع المهربة أينما وجدت والتسسيق والمتابعة مع رؤساء الضابطات وتعم الجهات الأخرى ذات الصلة وخنم وتعيم عبارة (تحت طائلة المساءلة المسلكية).

وفي تصريح لـ«الوطن»، بين خازن غرفة تجارة حلب أيمن الباشا أن التعميم أثار استغراب الكثير من التجار والصناعيين لجهة أن التعميم يوحي وكأن الجمارك كانت متوقفة عن تنفيذ مهامها الجمركية خلال الفترة الماضية وتود أن تعود نشاطها، وهذا غير صحيح لأن الجمارك لم تتوقف عن عملها في مكافحة التهريب مبيناً أنه ربما يكون التعميم سببه تقصير بعض المديرات أو الأقسام في عملها وجاء التعميم لتحفيز العمل الجمري ومتابعة المهام معتبراً أنه ربما خلال الأيام المقبلة يتم التحضير

لللقاء بين غرف التجارة والجمارك لتوضيح المقصود من التعميم إضافة لمناقشة العديد من القضايا الجمركية، ومنها البيانات الجمركية القديمة التي رغم الحديث عنها عدة مرات مع الإدارات الجمركية لكنها لم تحل حتى الآن مبيناً أن هذا الموضوع له أهمية كبيرة في حلب لأن الكثير من الصناعيين والتجار علوا على تخزين العديد من المواد والسلع خلال سنوات الحرب والظروف الأمنية التي كانت دائرة في حلب وحالياً يتم العمل على تداول هذه المواد لكن بياناتها الجمركية باتت قديمة وتتعامل معها الجمارك بحكم المهربات أو شبه المهربة وبلغة الأرقام بين أنه من بين

١٠ إخباريات ومهام تنفذها دوريات الجمارك بالتنسيق مع غرفة التجارة بحلب أن هذه التفاهات مازال معمولاً بها حيث تم خلال اليومين الماضيين تنفيذ عدة مهام جمركية في حلب وتم التنسيق مع غرفة التجارة وحضور ممثل معني ومختص في الفرقة لمرافقة دورية الجمارك والمساهمة في الكشف عن طبيعة المادة قبل تنظيم قضية جمركية بها.

وفي غرفة تجارة دمشق بين عضو مجلس الإدارة محمد الحلاق أنه ربما لا يدع مجالاً للشك فإن التهريب آفة كبرى، وأن قطاع الأعمال يؤيد مكافحته، ذلك لأن التهريب والمحال أو المستودعات وأن يكون ذلك بحضور ممثل عن هذه الغرف بين الباشا أن هذه التفاهات مازال معمولاً بها حيث تم خلال اليومين الماضيين تنفيذ عدة مهام جمركية في حلب وتم التنسيق مع غرفة التجارة وحضور ممثل معني ومختص في الفرقة لمرافقة دورية الجمارك والمساهمة في الكشف عن طبيعة المادة قبل تنظيم قضية جمركية بها.

استغراب من التجار حول تعميم من الجمارك

## غرفة تجارة حلب: ننسق للقاء مع الجمارك لتوضيح المطلوب ومعظم الخلافات تدور حول البيانات القديمة

٢٢

غرفة تجارة دمشق:

إجراءات كثيرة يمكن

اتخاذها بالتشاركية

مع قطاع الأعمال

للقضاء على التهريب



وتجارة داخلية وشؤون اجتماعية الخاصة بتسجيل العمال وأهملها الدوائر المالية والتحصيل الضريبي. حيث إنه ومن خلال تناسق هذه التشريعات والسلبية الأخرى، وبإبونت نفسه فإن جمركية لا يمكن أن تنتهي، وهناك الإجراءات كثيرة يمكن أن تتخذ بالتشاركية مع قطاع الأعمال تؤدي إلى زوال التهريب أولاً بأول، وهذه الإجراءات لا تتعلق لدى الجميع أن ازدياد التهريب يؤدي إلى إضعاف الاقتصاد، وانحسار التهريب من خلال تشريعات شافئة واضحة متناسقة، يؤدي إلى قوة الاقتصاد والاستثمار.

## ورشة عمل حول تعديلات قانون العقود رقم ٥١

## مدير التحول الرقمي لـ«الوطن»: منصة حكومية للإعلان عن المناقصات بشكل علني

تعتبر إحدى أهم المنظومات التي تعزز الشفافية وإمكانية مراقبة الإنفاق العام وتعطي فرصة عادلة لجميع المتعددين والمقاولين يكونوا أم كل الإعلانات وبشكل شفاف. وأوضح محمد بأنه يتم العمل حالياً على تطوير منظومة المشتريات الحكومية لكون ومن خلال الورشة أربنا أن نعرض ونعرف الجهات العامة بأن هذه المنظومة سيتم البدء بتطبيقها اعتباراً من العام القادم لذا يفضل أن يكون هناك هجوزية عند تطبيقها من حيث إعداد الكوادر اللازمة وتوافر التجهيزات الحاسوبية، لافتاً إلى أن تطبيقها لا يحتاج لتجهيزات حاسوبية كبيرة لأن هذه المنظومة ستكون مستضافة في الوزارة في الهيئة الوطنية لخدمات رقمنة المعلومات.

ويختم بالقول: إن هذه الورشة تعتبر من ضمن عدد ورشات نفذتها وزارة الاتصالات والتقانة بغرض التعرف بالاستراتيجية والمشاريع المرتبطة فيها وإطلاع الجهات العامة عليها.



رامز محفوظ

افتتح وزير الاتصالات والتقانة المهندس إياد الخطيب أمس ورشة عمل حول التعديلات المقترحة على قانون العقود رقم ٥١، والتي تخلها عرضاً تقديمياً عن منظومة المشتريات الحكومية كأحد مشاريع التحول الرقمي في سورية.

وفي تصريح لـ«الوطن»، بين الدكتور محمد الحميد مدير التحول الرقمي في وزارة الاتصالات والتقانة أن الغاية من الورشة التعريف بالتعديلات المرقبة لقانون العقود رقم ٥١ والتي تم خلالها إضافة مقترح نظام أفضل بخصوص عقود البرمجيات والذي يتزامن مع تنفيذ إستراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية والتي أطلقت مجموعة من المشاريع التي تحتاج للمرونة اللازمة لتنفيذ العقود لذا تم إعداد مقترح لإضافة فصل يخص عقود البرمجيات.

وأضاف: إن الجزء الثاني من الورشة تناول التعريف للعارضين التسجيل على المنظمة والتقدم للعمليات الشرائية وهي استرجاح العامة للإعلان عن استرجاح العروض